### استمرت في الاتجاه الصعودي الذي استهلته منذ بداية العام الحالي

# «بيان»: البورصة تحقق مكاسب سوقية تخطت الـ195 مليون دينار

قال تقرير شركة بيان للاستثمار الصادر امس انه لم يختلف أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي عن أدائها خلال الأسابيع القليلة السابقة، إذ واصلت السير في مسارها الصعودي الذي استهلت به تداولات العام الجاري واستمرت مؤشراتها الثلاثة في تعزيز مكاسبها للأسبوع الثالث على التوالي لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ ثلاثة أشهر تقريباً، وتحديداً منذ شهر أكتوبر الماضي. وقد حققت البورصة مكاسبها في ظل استمرار عمليات الشراء النشطة على العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية أو الصغيرة، وذلك وسط استمرار نمو مستويات التداول تدريجياً ليصل المتوسط اليومي للسيولة النقدية خلال الأسبوع المنقضي إلى 15.68 مليون د.ك. أي بارتفاع نسبته 21.28% عن مستويات الأسبوع قبل السابق، فيما سجل متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع نمواً نسبته 31.78% ليصل إلى 137.71 مليون سهم.

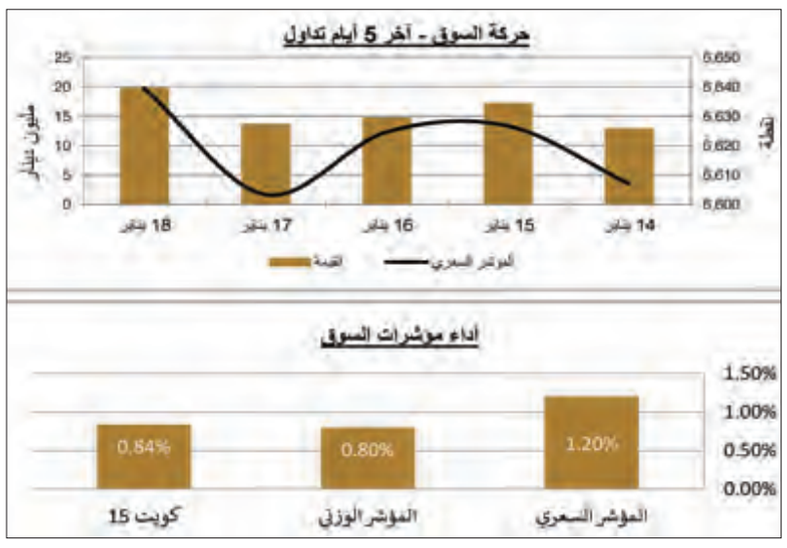


حركة السوق

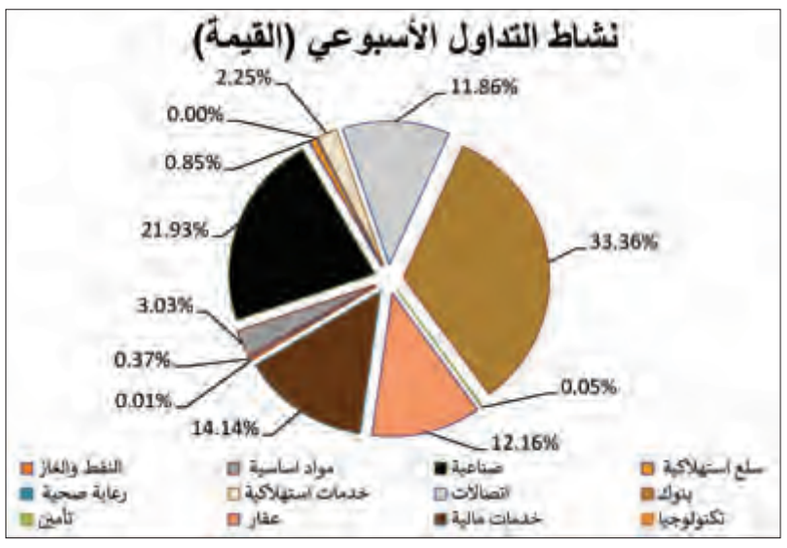


نشاط التداول الاسبوعي

- وصل المتوسط اليومي للسيولة النقدية خلال الأسبوع المنقضي إلى 15.68 مليون دينار
- المكاسب التي سجلتها البورصة تزامنت مع الإعلان الرسمي عن تقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق
- السيولة النقدية شهدت انخفاضات في السنوات الأخيرة نتيجة ضعف الثقة وعزوف المتداولين
- متوسط عدد الأسهم المتداولة سجل نمواً نسبته 31.78 بالمئة ليصل إلى 137.71 مليون سهم

## المكاسب السوقية

هذا وقد حققت البورصة خلال الأسبوع الماضي مكاسب سوقية تخطت الـ195 مليون دينار كويتي، إذ وصلت قيمتها الرأسمالية مع نهاية الأسبوع إلى 28.09 مليار دينار كويتي، بارتفاع نسبته 0.70% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق والذي بلغ 27.89 مليار دينار كويتي. ووصلت بذلك مكاسب السوق منذ بداية العام 2018 إلى أكثر من 1.15 مليار دينار كويتي، أي بنمو نسبته 4.26% مقارنة مع قيمته في آخر يوم تداول من العام المنصرم، حيث بلغت آنذاك 26.94 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

وقد تزامنت المكاسب التي سجلتها البورصة في الأسبوع الماضي مع الإعلان الرسمي عن متطلبات تطوير وتقسيم السوق إلى ثلاثة أسواق وهي (السوق الأول، السوق الرئيسي، سوق المزادات)؛ ومن المنتظر أن يدخل تقسيم السوق حيز التنفيذ بنهاية الربع الأول أو بداية الربع الثاني من العام الجاري حسبما صرح الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت.

ويشكل التطوير المرتقب للبورصة الكويتية خطوة إيجابية على الطريق الصحيح، ومن المفترض أن يساهم في تعزيز الشفافية والنزاهة في السوق ويعمل على زيادة معدلات التداول فيه، خصوصا بعد أن شهدت السيولة النقدية انخفاضات واضحة في السنوات الأخيرة نتيجة ضعف معدلات الثقة وعزوف الكثير من المتداولين عن التعامل في السوق بعد الخسائر الكبيرة التي تكبدوها بسبب التدني الواضح الذي شهدته أسعار معظم الأسهم وبلوغها مستويات متدنية جدا. ونحن بدورنا نأمل في أن يمثل هذا التطوير نقطة محورية في مسلسل الإصلاح الشامل للاقتصاد الوطني وأن يكون بداية حقيقية لإصلاح بيئة الأعمال الكويتية وجعلها بيئة جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية والمحلية على حد سواء؛ كما نأمل أن تقترن هذه الإصلاحات بتنفيذ الوعود الحكومية بشأن دعم القطاع الخاص وإعادة دوره في التنمية الاقتصادية وإعطائه دور أكبر في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي سيساعد على تعزيز نمو الاقتصاد الكويتي ودفع عجلة التنمية إلى الدوران مرة أخرى بعد توقف شبه دائم منذ عدة سنوات.

## الاتجاه الصعودي

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع المنقضي، فقد واصلت البورصة السير في الاتجاه الصعودي الذي استهلته منذ بداية العام الجاري، إذ تمكنت مؤشراتها الثلاثة من الاستمرار في تحقيق المكاسب في ثالث أسابيع العام الجديد في ظل تفوق القوى الشرائية على الضغوط البيعية التي كانت حاضرة، وسط ترقب المتداولين للنتائج السنوية للشركات المدرجة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. وقد حققت البورصة هذه المكاسب على الرغم من حضور عمليات جني الأرباح خلال بعض الجلسات اليومية من الأسبوع، حيث ظهر اللون الأحمر على مؤشرات البورصة أكثر من مرة خلال بعض الجلسات، إلا أن السوق قد تغلب على تلك العمليات وتمكن من إنهاء تداولات الأسبوع في المنطقة الخضراء.

وقد استهلت بورصة الكويت أولى جلسات الأسبوع الماضي محققة مكاسب جيدة نسبياً لمؤشراتها الثلاثة، لاسيما المؤشر السعري الذي كان الأفضل من حيث الأداء بالمقارنة مع نظيريه الوزني وكويت 15. وقد جاء ذلك في ظل نمو مستويات التداول في السوق بشكل لافت، وخاصة على صعيد قيمة التداول التي سجلت نمواً نسبته 39% تقريباً مقارنة مع الجلسة السابقة. فيما واصلت مؤشرات البورصة تحقيق النمو لمؤشراتها الثلاثة في الجلسة التالية، وسط استمرار ارتفاع قيمة التداول ووصولها إلى 17.22 مليون دينار كويتي بارتفاع نسبته 33% تقريباً مقارنة مع جلسة بداية الأسبوع، حيث جاء ذلك في ظل استمرار الاتجاه الشرائي المستمر في السوق هذه الفترة، وسط تركيز عمليات الشراء على الأسهم القيادية والثقيلة.

هذا وشهدت البورصة في جلستي الثلاثاء والأربعاء اتجاه بيعي بهدف جني الأرباح شمل العديد من الأسهم التي تم التداول عليها، خاصة تلك التي شهدت ارتفاعات متفاوتة في الجلسات السابقة، الأمر الذي انعكس على أداء مؤشراتها الثلاثة ودفعها إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء. في حين تمكن السوق في جلسة نهاية الأسبوع من العودة مرة أخرى للمنطقة الخضراء، حيث سجلت مؤشراته الثلاثة بعض المكاسب بنهاية الجلسة، خاصة المؤشر السعري الذي استفاد من عمليات الشراء الانتقائية والمضاربات السريعة التي تركزت على بعض الأسهم الصغيرة.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6.639.38 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 1.20% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 0.80% بعد أن أغلق عند مستوى 419.11 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 966.69 نقطة بارتفاع نسبته 0.84% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 21.28% ليصل إلى 15.68 مليون د.ك. تقريباً، كما سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 31.78%، ليبلغ 137.71 مليون سهم تقريباً.

## مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع، فيما تراجع مؤشري قطاعيين اثنين، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية بدون تغير يذكر. وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 931.17 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 3.09%. تبعه قطاع النفط والغاز في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 2.32% بعد أن أغلق عند 995.38 نقطة. في حين شغل قطاع العقار المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً أسبوعياً بنسبة بلغت 2.13%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 997.95 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الصناعية والذي أغلق مؤشره عند 1،874.35 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.17%.

في المقابل، تصدر قطاع التكنولوجيا القطاعات المتراجعة، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 480.48 نقطة بتراجع نسبته 3.10%، تبعه قطاع السلع الاستهلاكية في المرتبة الثانية، حيث سجل مؤشره خسارة أسبوعية نسبتها 0.71%، مغلقاً عند مستوى 811.50 نقطة.

## تداولات القطاعات

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 185.61 مليون سهم تقريباً شكلت 26.96% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 161.98 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 23.52% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 23.06% بعد أن وصل إلى 158.80 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 33.36% بقيمة إجمالية بلغت 26.15 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 21.93% وبقيمة إجمالية بلغت 17.19 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 11.09 مليون د.ك. شكلت 14.14% من إجمالي تداولات السوق.

### إنشاء 22 مدينة صناعية جديدة ومركزا سياحيا وثمانية مطارات

# أهم ما تحقق من الوعود الاقتصادية للسيسي منذ 2014

فيما يلي أهم الوعود الاقتصادية للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي من واقع تصريحاته لوسائل الإعلام منذ ترشحه للرئاسة للمرة الأولى عام 2014 وما تحقق منها:

× استصلاح أربعة ملايين فدان منها نحو 1.5 مليون فدان خلال عامين.

– أُعلن رسميا عن استصلاح عشرة آلاف فدان في الفرافرة في سهل بركة في ديسمبر كانون الأول 2015 وطرح 500 ألف فدان للشباب وصغار المزارعين في أكتوبر تشرين الأول 2016 وطرح 233 فدانا في وقت سابق من يناير كانون الثاني الحالي غرب محافظة المنيا.

× إنشاء 22 مدينة صناعية جديدة و26 مدينة ومركزا سياحيا وثمانية مطارات.

– تم إنشاء ثلاث مدن صناعية هي مدينة الروبيكي لدباغة الجلود ومدينة الأثاث بدمياط ومدينة البلاستيك بمرغم في الإسكندرية.

– المدن والمراكز السياحية الجديدة تمثلت في العاصمة الإدارية الجديدة التي بدأ تنفيذها في 2015 ومدينة العلمين الجديدة ومدينة هضبة الجلالة والإسماعيلية الجديدة التي دشنها السيسي في أغسطس آب 2016.

– في أغسطس آب 2017 قال شريف فتحي وزير الطيران المصري إن بلاده تعمل في إقامة خمسة مطارات في وسط سيناء والقطامية ورأس سدر وسفنكس غرب القاهرة وبرنيس جنوب البحر الأحمر لكن لم يعلن عن انتهاء أي منها حتى الآن.

– التلفزيون المصري أعلن يوم الخميس الماضي في مؤتمر (حكاية وطن) إنه تم الانتهاء من ثلاثة مطارات في العاصمة الإدارية والبردويل وسفنكس.

× تنفيذ مشروع طرق عملاق يبلغ مجموع أطوالها نحو 4800 كيلومتر على مرحلتين.

– قال التلفزيون الرسمي لمصر يوم الخميس في مؤتمر (حكاية وطن) إنه تم الانتهاء من نحو سبعة آلاف كيلومتر من الطرق بكلفة 84 مليار جنيه. ولم يتسن لرويترز الحصول على تفاصيل بشأن الطرق التي تم الانتهاء منها خلال الأربع سنوات الماضية.

× وضع آليات لضبط السوق بالتعاون مع القطاع الخاص وصولا لسياسات سعرية منضبطة.

– ألزمت وزارة التموين في يناير كانون الثاني 2018 المنتجين والتجار بوضع الأسعار على السلع الغذائية.

× خفض الديون حيث أكد السيسي على أنه "لا ينبغي أن ترث الأجيال القادمة ديونا خارجية وداخلية بقيمة 1.7 تريليون جنيه".

– قفز الدين الخارجي لمصر إلى 79 مليار دولار بنهاية يونيو حزيران 2017 من 46.067 مليار دولار في نفس الشهر من عام 2014 بينما قفز الدين المحلي إلى 3.16 تريليون جنيه من 1.8 تريليون جنيه في يونيو حزيران 2014 وفقا لبيانات البنك المركزي.

× إنشاء محور قناة السويس.

– تأسست الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وهو مشروع طموح لتحويل ضفتي القناة، أحد أهم الممرات الملاحية في العالم، إلى مركز تجاري وصناعي عالمي أملا في جني مليارات الدولارات ومعالجة أزمة البطالة المتفاقمة.

– بدأت مصر في أغسطس آب 2014 تنفيذ مشروع قناة السويس الجديدة وانتهت منه خلال عام بتكلفة ثمانية مليارات دولار بهدف تقليل زمن مرور السفن في قناة السويس من 22 ساعة إلى 11 ساعة.

× إنشاء محطات كهرباء لمنع انقطاع الكهرباء المتكرر خلال الأعوام السابقة على عام 2014.

– تم إضافة 8000 ميجاوات طاقة كهربائية منذ 2014 ليصل إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في مصر إلى نحو 37800 ميجاوات.

– وقعت مصر مع روسيا في ديسمبر كانون الأول 2017 عقود إنشاء محطة الضبعة النووية.

السيسي بين المصليين

# الذهب يرتفع مع تراجع الدولار لكنه يسجل أول خسارة أسبوعية في 6 أسابيع

سبائك ذهبية

ارتفعت أسعار الذهب قليلا مع بقاء الدولار قرب أدنى مستوى في ثلاث سنوات مقابل سلة من العملات وسط مخاوف بشأن إغلاق محتمل للحكومة الأمريكية، لكن المعدن الأصفر سجل أول هبوط أسبوعي في ستة أسابيع.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0.5 بالمئة إلى 1333.81 دولار للأوقية (الأونصة) في أواخر جلسة التداول في السوق الأمريكي منهيا الأسبوع على انخفاض قدره 0.3 بالمئة بعد أن تراجع يوم الاثنين من أعلى مستوياته في أربعة أشهر.

وصعدت العقود الأمريكية للذهب تسليم فبراير شباط 0.4 بالمئة إلى 1333.10 دولار للأوقية.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة 0.8 بالمئة إلى 17.06 دولار للأوقية، بينما زاد البلاديوم 0.55 بالمئة إلى 1104.80 دولار للأوقية. لكن المعدنين كليهما سجلا أول هبوط أسبوعي في ستة اسابيع. وصعد البلاتين 1.34 بالمئة إلى 1013.80 دولار للأوقية بعد أن بلغ ذروة عند 1015.20 دولار هي أعلى مستوى منذ سبتمبر أيلول، ومسجلا سادس أسبوع من المكاسب.

# الدولار يتجه صوب أطول موجة خسائر منذ 2015

الدولار يواصل الهبوط

انخفض الدولار قرب أدنى مستوى في ثلاث سنوات مقابل سلة عملات، متجها بذلك صوب الهبوط للأسبوع الخامس في موجة خسائر قد تكون الأطول منذ مايو/أيار 2015، وتراجعت العملة الأميركية إلى أدنى مستوى منذ ديسمبر/كانون الأول 2014 هذا الأسبوع.

وظل مؤشر الدولار بالقرب من تلك المستويات اليوم مع تعرضه لضغوط جراء مخاوف من احتمال توقف الحكومة الأميركية عن العمل. ونزل المؤشر 0.3% خلال اليوم إلى 90.243، وهو مستوى أعلى قليلا من الأدنى الذي سجله أمس الخميس عند 90.113. وخسر المؤشر نحو 2% منذ بداية هذا العام.

وارتفع اليورو 0.3% إلى 1.2276 دولار مقتربا من أعلى مستوى في ثلاثة أعوام البالغ 1.2323 دولار الذي سجله يوم الأربعاء.

وانخفضت العملة الأميركية 0.5% أمام نظيرتها اليابانية إلى 110.60 ين. وتعافى الين من أدنى مستوى في أربعة أشهر، والذي سجله يوم الأربعاء عند 110.19 ين للدولار.

# وكالة الطاقة الدولية تتوقع توازن أسواق النفط في 2018

قالت وكالة الطاقة الدولية إن أسواق النفط العالمية تتحسن بسرعة وتتجه نحو التوازن مع انخفاض الإمدادات القادمة من فنزويلا والتي سجلت أكبر هبوط غير مخطط له في الإنتاج خلال 2017 وإن تلك الإمدادات قد تتراجع أكثر خلال عام 2018.

وتسببت الديون والمشكلات المتعلقة بالبنية التحتية في انخفاض إنتاج فنزويلا خلال ديسمبر إلى 1.61 مليون برميل يوميا، وهو مستوى يقترب من الأدنى في 30 عاما. ساعد ذلك أسعار النفط على أن تقفز فوق 70 دولارا للبرميل أوائل يناير كانون الثاني، وهو أعلى مستوى في ثلاث سنوات.

وقالت الوكالة التي تنسق سياسات الطاقة في الدول الصناعية في تقريرها الشهري "التصور العام بأن السوق تتحسن هو بوضوح العنصر المهيمن. وفي إطار هذه الصورة الشاملة، هناك قلق متزايد بشأن إنتاج فنزويلا".

أضافت "بالنظر إلى ديون فنزويلا المثيرة للذهول وتدهور شبكة النفط، من المحتمل أن يكون التراجع هذا العام أكبر. العقوبات المالية الأميركية أيضا تجعل تشغيل قطاع النفط الفنزويلي أكثر صعوبة". وأشارت الوكالة إلى أنه نتيجة لانخفاض إمدادات فنزويلا، هبط إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) من الخام خلال ديسمبر إلى 32.23 مليون برميل يوما، وهو ما عزز مستوى امتثال المنظمة باتفاق خفض الإمدادات ليسجل 129%.

وأبقت الوكالة على تقديراتها لنمو الطلب على النفط لعام 2018 دون تغيير عند 1.3 مليون برميل يوميا انخفاضا من 1.6 مليون برميل يوميا في 2017 لأسباب على رأسها أثر ارتفاع أسعار النفط العالمية وتغير أنماط استهلاك الخام في الصين.

وأشرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن النمو الهائل في الولايات المتحدة والزيادات الكبيرة في كندا والبرازيل ستفوق بكثير الانخفاضات الحادة المحتملة في فنزويلا والمكسيك.

مقر وكالة الطاقة الدولية